

الجزائر والربيع العربي مخاطر على الأمن القومي وتأجيل للديمقراطية ؟

محمد سي بشير

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

مقدمة

أشارت التقارير الدولية منذ فترة إلى أن الوطن العربي يعيش نقصا فادحا في الحرية وفي الحكم الراشد. ثم جاءت الدراسات الأكاديمية لتقرر امتناع العالم العربي عن الديمقراطية بسبب الريع تارة وبسبب الخلفية الفكرية العربية الإسلامية الداعية إلى الاستبداد والنابهة للآخر، تارة أخرى. لكن، وكما جرت العادة في بعض الحركات التاريخية الكبرى التي لا يقف المستشرفون للمستقبل على كنه حركيتها، تحركت المجتمعات العربية في عديد البلدان العربية، وبخاصة في المغرب العربي، التي كانت البادئة بالتحرك، مطالبة بالتغيير ليسقط على إثرها أنظمة كانت الأعتى في تسلطها في تونس ومصر ثم ليبيا، في انتظار أن يتم ذلك في سوريا والبحرين.

على وقع هذه الحركية، يتساءل الباحث عن الآثار الناجمة عن "الربيع العربي" على الأمن القومي الجزائري باعتبار أن التغيير انجرت عنه حقيقتان: ظهور مناطق رمادية على حدود الجزائر المتاخمة لتونس وليبيا ثم صعود

الإسلاميين إلى الحكم بعد الانتخابات وبخاصة في تونس والمغرب واحتمال أن يحدث ذلك قريبا في ليبيا. وإذا أضيف إلى هذا الواقع، إعادة انتشار الإرهاب على الحدود الجنوبية للبلاد متخذا من الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل منطقة ملاذ فإننا نقف على حالة من خطر على الأمن القومي الجزائري يجب العمل على احتوائه سواء بالشراكة مع القوى الكبرى المهمة بمصالحها في المنطقة أو عبر التعاون مع الدول المتاخمة لحدودها درءا لمخاطر إدارة تلك القوى للوضع بعيدا عن مصالح الجزائر الحيوية.

إضافة إلى ما سبق، لا يمكن إغفال مسألة الاستفادة الجزائرية من مسألة التركيز على المخاطر الأمنية الناجمة عن الربيع العربي، للعمل على تأجيل الانتقال إلى الديمقراطية باعتبار أن هذا التأجيل كان دائما منهجية النظام السياسي في تعامله مع المعارضة، ويمكن اكتشاف ذلك عبر الإصلاحات "التجميلية" التي قام النظام باتخاذها في العام الماضي، والتي لا تعدو نوع تكريس المقايضة المعهودة بين أمن واستقرار هنا (الصفة الجنوبية للمتوسط) مقابل إغفال (تغافل) الغرب ومنظّماته الحقوقية العابرة للحدود عن تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان يكون مسرحها الجزائر¹.

¹ وقد ذكر الأستاذ "عبد النور بن عنتر" أن من ذرائع تأجيل الديمقراطية عامل "حماية الوحدة الوطنية" وهو مرادف للمخاطر الأمنية إذ أن الأزمات الأمنية التي سنأتي على ذكرها والتي مسرحها دول جارة للجزائر، يمكن النظر إليها على أنها أزمات قد تعصف بالوحدة الوطنية، أنظر ذلك في: عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في ابتسام الكتبي (وآخرون)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، بيروت، لبنان، 2004، ص. 53 و ص. 58 (النقطة السابعة من أسباب غياب الديمقراطية عن الواقع السياسي العربي)

أولاً: ركائز الأمن القومي الجزائري، الإدراك الجزائري

يرتكز الأمن القومي لأية دولة على المحددات التالية:

- التاريخ،
- ظروف تكوين الدولة-الأمة،
- الأبعاد الموضوعية (عدد السكان، شساعة مساحة البلاد، الموارد الطبيعية..)،
- الصراعات الحدودية،
- الأطماع التوسعية لبعض الفاعلين الإقليميين،
- الصراعات الداخلية في البلاد،
- الطبيعة التسلطية لأنظمة المنطقة (المغرب العربي).

انطلاقاً من النقاط السابقة، يمكن الرجوع إلى المحدد التاريخي من أجل الإطلاع الجيد على التهديدات التي تمارسها ثورات "الربيع العربي" على الأمن القومي الجزائري. إن منطقة المغرب العربي تعيش منذ ستينيات القرن الماضي، تاريخ استقلال دول المنطقة، توتراً حاداً على وقع الخلافات الحدودية وبخاصة ذلك الصراع الحدودي بين الجزائر والمغرب، من ناحية، والذي أدى سنة 1963 إلى ما يعرف بحرب الرمال بين الدولتين، وليبيا، من ناحية ثانية.

هذه الصراعات التي بقيت بدون حل نهائي لها تلقي بظلالها على الإدراك الجزائري لأن التغييرات الناجمة عن "الربيع العربي" حاملة لنذر استمرار تلك الصراعات بل واحتدامها بما لذلك من مخاطر على المنطقة برمتها. فيما يتعلق بالمغرب، فإن الخلاف الحدودي ما زال محتدماً وبخاصة أنه مرتبط بالتنافس

الجزائري المغربي على تسيد منطقة المغرب العربي من جهة، وبنزاع الصحراء الغربية، من جهة ثانية. هذا النزاع يزيد الخلاف الحدودي بين البلدين حدة حتى وإن ظل النزاع الصحراوي يراوح مكانه على خلفية المحادثات بين جانبي النزاع والتي لم تصل إلى نتيجة¹.

أما فيما يتصل بالحدود مع ليبيا، فإن الخلاف مرده إلى الرفض الليبي الاعتراف بالحدود الموروثة على الاستعمارين الفرنسي (بالنسبة للجزائر) والإيطالي (بالنسبة لليبيا). بل إن نظام القذافي كان دائما يستخدم هذا الخلاف الحدودي لإثارة الخلافات مع الجانب الجزائري.

وإذا أضفنا إلى هذين التهديدين على الحدود الغربية والشرقية للجزائر على أمن البلاد القومي، تهديدا متولدا عن رمادية الحدود الجنوبية للجزائر مع كل من مالي والنيجر، فإننا نصل إلى نتيجة مؤداها وجود خطر كبير على الأمن القومي الجزائري في فترة متسمة بانتشار رياح التغيير مع ما تحمله من مخاطر حقيقية على المنطقة.

إن منطقة الساحل أصبحت تشكل ملاذا للجماعات الإرهابية ذات الصلة بالقاعدة على غرار ما يعرف "قاعدة المغرب الإسلامي". إن المنطقة التي تمتد من موريتانيا إلى الصومال، منطقة رمادية غيبت السلطة فيها وينتشر الإرهاب والتهريب بكل أنواعه فيها بصفة كبيرة. وقد حاولت الجزائر تنظيم اجتماعات منذ سنوات للتعرف على تهديدات الساحل على أمن المنطقة وذلك، بصفة خاصة،

¹ ما زال النزاع يراوح مكانه بدون حل. لكن هناك تدخل للقوى الكبرى لترجيح كفة الحل الثالث أي حكم ذاتي للصحراويين في ظل السيادة المغربية وهو حل غير مرض للطرف الجزائري.

على مستوى جيوش البلدان المعنية بأمن منطقة الساحل بهدف تنسيق جهود احتواء تلك المخاطر، لكن انتشار تنظيم "قاعدة المغرب الإسلامي" ما فتئ يزداد تجذرا على خلفية الفدى المالية التي تحصل عليها من حكومات الغرب لإطلاق سراح الرهائن الذين اختطفهم¹.

إن الفدى أفادت الجماعة الإرهابية حيث قوت دعائمها في نشر الاستقرار في المنطقة مما يزيد من حدة فشل² الدول الضعيفة على غرار مالي والنيجر مهددا بالتالي أيضا استقرار الجزائر التي ما فتئت تحاول إضعاف الجماعة الإرهابية بتجريم دفع الفدى لها.

المعطى التاريخي الذي يغذي الإدراك الجزائري لمحددات أمنها القومي مرتبط بما رسخ في الذاكرة الوطنية الجماعية من جراء التجربة الديمقراطية

¹ ذكرت بعض المصادر الصحفية أن حجم تلك الفدى وصل إلى ما يربو 100 مليون يورو بالإضافة إلى الأسلحة التي قايتض بها التنظيم الإرهابي رهائنه، وهو الرقم الذي ذكره مختص فرنسي بشؤون الإرهاب في منطقة الساحل في حديث صحفي لموقع "slateafrique". الصحفي هو "Serge DANIEL" مؤلف كتاب 2012, Aqmi, «l'industrie de l'enlèvement», Ed. Fayard

² يستخدم مصطلح الفشل هاهنا وفق المفهوم الأمريكي المسطر في نشرة مجلة "فورين بوليسي" السنوية والتي تصنف فيها الدول بالرجوع إلى مؤشرات سياسية واقتصادية وأمنية، أنظر لذلك: The Failed States Index 2011, in

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/17/2011_failed_states_index_interactive_map_and_rankings, والذي احتلت فيه النيجر المرتبة 15، مصنفة في خانة البلدان القريبة من الفشل، في حين احتلت مالي المرتبة 77 في ذات التصنيف، لكن ذلك قبل أحداث شمال مالي الأخيرة والانقلاب الذي قضى على نظام "أمانتوري"، للتوسع في فهم حالة الفشل في منطقة الساحل، أنظر:

- François GAULME, « Etats faillis », « Etats fragiles » : Concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale, in Politique étrangère, (ED. IFRI), N°03-2011, PP 17-29
- Alain ANTIL et Sylvain TOUATI, Mali et Mauritanie : Pays sahéliens fragiles et Etats résilients, in Politique étrangère, (ED. IFRI), N°03-2011, PP 59-69
- Mohamed SIBACHIR, Mauritanie et Europe : faiblesses structurelles d'un Etat dépourvu de pouvoir de négociation, PP. 419-439, in Abdenour BENANTAR (SD), Europe et Maghreb, voisinage immédiat et distanciation stratégique, ED. CREAD, Alger, 2012

الفاشلة (نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي) والتي اقتربت بالبلاد من الهاوية. بالفعل، فإن أحداث أكتوبر 1988، التي وصفت حينها بأنها ضجيج صبيان¹، تولد عنها ديمقراطية فاشلة انتهت بحرب أهلية أودت بحياة ما يربو عن 200.000 ضحية (وقرابة مليون بين جريح ومفقود وضحية جانبية للحرب الأهلية من أيتام وأرامل، على وجه الخصوص).

هذه التجربة منحت البلاد "مناعة" من التعرض لعدوى الثورة التي طالت بلدانا عربية وبررت تصريحات أطلقها سياسيون جزائريون رفضوا الربط بين ما جرى في الجزائر بداية سنة 2011 وموجة "الربيع العربي" الذي اجتاح تونس، ليبيا ومصر ثم سوريا والبحرين.

ويتعلق الأمر عند الحديث عن عدوى التغيير الذي "نجت" منه الجزائر، بالتغيير الناتج عن الربيع العربي والذي وصف بأنه تغييرا داخل الأنظمة وليس تغييرا للأنظمة بمعنى بقاء الدول التي جرى فيها التغيير تحت التسلطية ولكن بلبوس اسلاماوي²، وهو ما أسماه المحللون الغربيون في تعاليقهم "بالشتاء الاسلاماوي" الذي يعقب "الربيع العربي"³، بمعنى أن العالم العربي وإن تحرك

¹ Abed Charef, *Algérie 1988, chahut de gamins*, Ed. Laphomic, Alger, 1990

² Abdennour BENANTAR, *Révoltes arabes, quelques réflexions préliminaires*, site de la revue Défense nationale, http://www.defnat.com/site_fr/pdf/Benantar%20-T101-.pdf

³ أنظر على سبيل المثال مقال:

Christophe Barbier, *Après le printemps arabe, l'hiver islamiste?* publié le 25/10/2011, in l'express, http://www.lexpress.fr/actualite/monde/apres-le-printemps-arabe-l-hiver-islamiste_1044350.html

نحو التغيير، إلا أن اتجاهاته تبقى محكومة بغلبة المرجعية العربية الإسلامية المؤدية إلى الامتناع عن الديمقراطية وفق تلك الدراسات الأكاديمية الغربية¹.

المعطى الآخر الذي يركز عليه الإدراك الجزائري لمحددات أمنها القومي يتمثل في شساعة مساحة البلاد والتي تشكل تهديدا محتملا على الأمن القومي وبخاصة أن تركيز السكان هو في منطقة الشمال، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، معطى شساعة مساحة البلاد يتمثل خطرها في وجود دول فاشلة أو محتملة الفشل على الحدود، وهو حال الجزائر مع دول عديدة متاخمة لحدودها، خاصة من جانب الجنوب وبصفة نسبية من جهة الشرق مع ما نتج عن الثورة في ليبيا من صعود نظام مناوي للجزائر من جهة، وانتشار السلاح بصفة واسعة وإمكانية أن يتدفق على الحدود صانعا لأوضاع مهددة للأمن القومي، من جهة أخرى.

أما بالنسبة لتونس، فإن هذا البلد تغيرت فيه كثير من الأمور في سنة 2011 بدءا بالنظام الذي سقط مما فتح الأمر على مصراعيه لتردي كبير في الوضع الأمني. فمنذ سقوط نظام بن علي، لم يمر يوم دون أن تشهد الحالة الأمنية ترديا وصل إلى درجة إسناد بعض العمليات إلى تنظيم القاعدة في المغرب

¹ ركزت دراسات عديدة على هذا المعطى عطفًا على ذكر امتناع الدول الربيعية عن الديمقراطية، أنظر على سبيل المثال دراسة Rey BRENNEN التي تذكر النفط ثم تذكر سبب الاستبداد في العالم الإسلامي بمرجعياته الدينية، بالإضافة إلى الدراستين التاليتين:

-Omar CAHA, Islam and Democracy : A Theoretical Discussion on the Compatibility of Islam and Democracy, Alternatives Journal of International relations, Vol.2, No 3 and 4, Fall and Winter 2003

-Moataz A.FATTAH, Muslims Cultures and Democratizability, Delivered to the CSID Fifth Annual Conference Defining and Establishing justice in Muslim Societies, Washington DC – May 28 – 29 2004, USA,

العربي، مما يعني بأن الحدود الشرقية التي كانت دوما مضمونة والأقل عرضة للصراع أصبحت منذ تاريخ التغيير في تونس موضوعا للقلق والتهديد على الأمن القومي الجزائري. وقد أعطت انتخابات أكتوبر 2011، الأولى منذ سقوط نظام بن علي، نتائج كانت بعض المصادر¹ قد أشارت إليها، أي فوز الإسلاميين بأغلبية مقاعد البرلمان.

فيما يخص تبعات التغير الناجم عن سقوط نظام القذافي في ليبيا، فإنها كانت بليغة الخطر على أمن الجزائر القومي باعتبار المعطيات التالية:

- انتشار الأسلحة عقب حصول عسكري المجلس الانتقالي (بمساعدة الناتو) على ما يقارب مليوني قطعة سلاح، أصبح أغلبها خارج سيطرة المجلس ويهدد بالوصول إلى الجزائر،
- فقدان آلاف الصواريخ الروسية الصنع (سام) التي كانت في أيدي النظام السابق، وهي الصواريخ التي عثر على عدد منها في الصحراء الجزائرية وقيل أنها وصلت إلى هناك لتستخدم من قبل قاعدة المغرب الإسلامي ضد المصالح الجزائرية بصفة خاصة ولتصديرها إلى منطقة الساحل لتهديد استقرار المنطقة بأكملها²،

¹ *Maghreb confidentiel*, n° 973 du 26.05.2011

² Voir El Watan, édition du 20.02.2012,

وهوالمقال الذي ذكرت الصحيفة فيه عدد الصواريخ التي تم العثور عليها في منطقة "عين أمناس" (الصحراء الجزائرية) هو: 43. فيما ذكر الموقع الإخباري (DNA) *Dernières nouvelles d'Algérie*، أن عدد الصواريخ التي فقدت من القواعد العسكرية الحكومية الليبية هو: 22.000 صاروخ أرض-جوى من نوع "سام 07" مطلوبة بكثرة من الجماعات الإرهابية لسهولة حملها واستخدامها لضرب الطائرات أثناء هبوطها

• سيطرة إسلاميين "متشددين" على أجهزة "المجلس الانتقالي" على شاكلة الإسلامي "بن حاج" (قائد عسكري المجلس في العاصمة طرابلس) مما يهدد بسيطرة السلفيين على مؤسسات ليبيا الجديدة. إن حدود البلدين (تونس وليبيا) أصبحت مؤرقة للسلطات الأمنية الجزائرية وبخاصة أن هذا التهديد على شرق حدود الجزائر جاء متزامنا مع حالة الفشل التي أصبحت فيه دولتان متاخمتان لحدود الجزائر الجنوبية وهما مالي والنيجر¹.

وكان مركز الدراسات الإستراتيجية والأمن، الكائن مقره في ستوكهولم (العاصمة السويدية)، قد توقع، "أن تواصل الجزائر رفع نفقاتها الدفاعية والأمنية، استجابة للتهديد الثلاثي المفروض على البلاد، من الجماعات الإرهابية المتطرفة والوضع الأمني الخطير في الساحل وانكشاف أكثر من 1000 كلم من الحدود المضطربة مع الجارة ليبيا. وفرض التدهور الأمني على الجزائر، رفع ميزانية الدفاع للعامين 2011 و2012 إلى 7.04 مليار دولار"².

¹ إن الوضع قد أخذ منحى أكثر تعقيدا بالنسبة للأمن القومي الجزائري مع الأحداث التي شهدتها مالي في الأسابيع القليلة الماضية (نهاية شهر مارس وبداية شهر أبريل 2012)، وهي الأوضاع المتصلة بمسلسل الصعود الاسلاماوي في تونس، الانفصالات المتواصلة لأقاليم عدة في ليبيا (مما يدخل المعطى الفدرالي في المغرب العربي المعروف أصلا بالتنوع العرقي في دوله جميعها وأثار ذلك في توليد مطالب جديدة وولاءات أخرى على خلفية هذه الأوضاع الجديدة) بالإضافة إلى إعلان الأزواد عن استقلال الأقاليم الشمالية المحاذية للحدود الجنوبية الجزائرية، وقد لخصت يومية ليبرتي ذلك بصفة جيدة على صدر صفحتها الأولى، أنظر ذلك:

Djamel Bouatta , Le Maghreb en danger : La Libye implose, rébellion touareg au Mali et salafistes en Tunisie, Liberté du 02.04.2012 P.02

² "الجزائر الثامنة عالميا في الإنفاق على الدفاع والأمن"، القدس العربي، لندن، عدد السبت 31.03.2012

ثانيا: "الربيع العربي"، الأمن القومي الجزائري وأطر الأمن الإقليمي

تحاول الجزائر جاهدة العمل على احتواء الأخطار المذكورة أعلاه والتي تزداد حدة من يوم لآخر. ارتكازا على المحددات التي أتينا على ذكرها، يمكن إيجاز تلك المنهجية في النقاط التالية:

* الشراكة الإقليمية،

* التعاون مع دول الجوار عبر مبادرات تحول دون تدويل التهديدات للحؤول دون تدخل القوى الكبرى سواء لاحتواء تلك الأخطار أو اتخاذها ذريعة لبسط نفوذ جديد في المنطقة.

قبل الخوض في منهجية الجزائر في رفع تحديات التهديدات التي تواجه أمنها القومي، يجدر بنا الإشارة إلى أن هذه المنهجية ستكون غير ذات فائدة إذا لم تترفق بسياسة تسليحية تكون في مستوى تلك التهديدات أو، بعبارة أخرى، تكون مترجمة لحقيقة الإدراك الجزائري لمخاطر تلك التهديدات. وليس أدل على إدراك السلطات العليا في البلاد لتلك المخاطر إلا إيراد حجم النفقات العسكرية التي تخصصها الجزائر في ميزانيتها السنوية حفاظا على أمنها.

في هذا الإطار، ذكر تقرير أصدره " المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية"، أن تصنيف الجزائر من حيث نفقات الدفاع والأمن في الميزانية السنوية جاء ثامنا عالميا، بارتفاع خلال العامين 2011 و2012 وصل إلى 40 بالمئة (أي ما يقارب 4.4 بالمائة من دخل البلاد القومي السنوي). وتحدثت

صحيفة الخبر التي أوردت هذا التقرير أن الرئيس "بوتفليقة" قرر رقع تلك الميزانية في شهر مارس من سنة 2011 بعد اندلاع القتال في ليبيا¹.

1- الشراكة الإقليمية:

مع انتشار الأخطار الأمنية العابرة للحدود، أصبح من المسلم به لدى مهندسي أمن الدولة القومي في أي منطقة من العالم أنه من المستحيل تحقيق ذلك الأمن دون التعاون باعتبار أن أي نقص في أمن دولة ما، هو اختراق لأمن دولة أخرى، مما يحتم اللجوء إلى إستراتيجية العمل المشترك عبر مبادرات إقليمية يتحقق بها أمن كل الدول.

من هذا المنطلق، عملت الجزائر على هندسة أمنها القومي عبر مبادرات تعاونية مع القوى الكبرى المهمة والمعنية في آن واحد بأمن المنطقة المغاربية بناء على إدراك متعارف بين صفتي المتوسط متضمنا لترابط كلي بين أمن الصفتين.

على هذا، سعت الجزائر إلى العمل ضمن مبادرة أوروبية هي منتدى (5+5)² تحقيقا للأهداف التالية:

- (1) ضمان تحقيق حد أدنى من الإدراك المشترك بترابط أمن الضفة الشمالية بأمن الضفة الجنوبية للمتوسط سعيا نحو تحقيق شراكة مستقبلية بشأن الهندسة الأوروبية المفروضة بدلا من تلقي تلك

¹ نفس المرجع،

² Abdenmour BENANTAR, Méditerranée occidentale : un espace de sécurité Euro-Maghrébin, in Europe et Maghreb, Voisinage, Op.Cit, P.182-192

المبادرة بتفصيلها أي دون الاشتراك في وضع ملفاتها وبالتالي
تسطير مشترك لأولويات العمال الأمني في المنطقة،

(2) نشر إدراك أمني لتهديدات أمن المنطقة لتحقيق التعاون بشأنها
بدلا من انفراد القوى الكبرى بمبادرات لاحتواء أخطار تلك
التهديدات على أمنها،

(3) العمل على إقناع الأطراف المعنية بأمن المنطقة بأن الإستراتيجية
الأليق والأجدي تتمثل في المزج بين الأداة الأمنية والاقتصادية
لتحقيق أمن المنطقة، انطلاقا من التعريف الحديث لمفهوم الأمن
والشامل لعدد الميادين إضافة إلى الميدان العسكري،

(4) إقناع الأطراف المعنية بأمن المنطقة بأن أمن المنطقة ليس
عسكريا بل هو من نوع الأمن اللين أي القابل للاحتواء عبر
استراتيجيات بعيدة عن النظرة العسكرية الضيقة¹.

من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن المبادرة (5+5) أوروبية المنشأ أي
أنها هندسة قوة كبرى لأمن منطقة تعتبرها منطقة نفوذ حيوية بالنسبة لها. من
هذا المنطلق، جاء انخراط الدول المغاربية فيها "مفروضا"، مما يعني أن هناك
غيابا في التنسيق بين دول المنطقة لضمان الأمن من ناحية، ومن ناحية ثانية إثباتا
صريحا بأن أمن المنطقة "خارج سيطرة" دول المنطقة أو أنها غير قادرة
بمفردها على احتواء الأخطار ومنعها من "العبور" نحو الشمال.

¹ A.KATEB et M.SIBACHIR, Algérie Europe : des atouts, des enjeux et un rôle déconsidéré, in A.BENANTAR, Op.Cit, P. 302-304

وفي كل الحالات، فإن مجرد الانخراط في مبادرة مثل مبادرة (5+5) دون الاهتمام بتطوير عمل مواز تنسيقي بين دول المغرب العربي من جهة، ومع دول الجوار (مالي والنيجر)، على وجه الخصوص، من جهة ثانية، يعني منح فرصة لقوى من خارج المنطقة بالاستمرار في التدخل في شؤونها ولما لا تدويل أمنها لتحقيق هدف بناء قواعد عسكرية دائمة لها هناك مما يحول دون فرض إستراتيجية الأمن الشامل بالمعنى الذي تريد الجزائر نشر إدراكه في المنطقة، أي وجوب الربط بين الأدوات الأمنية كلها، العسكرية والاقتصادية والإنسانية منها، دون تغليب لأداة على أخرى¹.

إضافة إلى ما سبق، يمكن الإشارة إلى أن التنافس بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) في المنطقة (المغرب العربي والساحل)، يعزز فرص دوله في التوظيف الاستراتيجي للمبادرات المعروضة لضمان أمن المنطقة. ويتضمن هذا التوظيف في ضمان الحد الأقصى من التعاون لاحتواء تلك التهديدات مقابل مساعدات اقتصادية من ناحية (مما يعني تغليب الإدراك بأن شؤون المنطقة هي من نوع الأمن اللين، أي القابل للحل بأدوات غير عسكرية)، ومنعاً من تغليب الإدراك العسكري البحت لشؤون المنطقة وبالتالي منع أي تدخل خارجي لإدارة أمنها من ناحية ثانية.

بالنسبة للجزائر، فإن العمل اتجه منذ اللحظة الأولى لظهور التهديدات المتصلة بالربيع العربي في المنطقة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة باحتواء تلك الأخطار. وكانت الصحف الجزائرية قد ذكرت في بداية سنة 2011، لحظة انطلاق

¹ Ibid, p. 301-302

شرارة الربيع العربي من تونس، أن السلطات الجزائرية وضعت الجيش وأجهزة الأمن في حالة تأهب عليا تحسبا لأي طارئ، وبخاصة أن التغيير في تونس جاء متزامنا مع الأحداث التي شهدتها بعض المدن في الجزائر في أعقاب رفع أسعار بعض السلع التموينية في الجزائر.

ولما كانت السياسة الجزائرية ثابتة بشأن التدخل الأجنبي في الجوار الإقليمي لمصالحها سواء تعلق الأمر بالمغرب العربي أوفي منطقة الساحل (المتصلة بالصحراء الجزائرية)، فإنها قد عبرت، منذ اللحظة الأولى، عن رفضها للتدخل الأطلسي في ليبيا لما يمكن أن ينجر عنه من الانفلات الأمني في بلد جار للجزائر من ناحية، ولاحتمال إدخال ليبيا في دائرة الفشل ومجيء نظام ضعيف وما ينجر عنه من سيطرة جماعات من غير الدولة على السلاح، من ناحية ثانية، وهو ما حدث فعلا بسيطرة جماعات متشددة على الحكم في ليبيا عبر الميليشيات المسلحة التي سيطرت على مقدرات البلاد بعد سقوط القذافي¹.

وقد تحققت مخاوف الجزائر، ليس فقط بسيطرة ميليشيات متشددة على الحكم في ليبيا، ولكن أيضا بسعي قاعدة المغرب الإسلامي إلى فرض سيطرتها، من جانبيها، على منطقة الساحل انتقاما لقائد تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قضت عليه في العام ذاته. وقد تساعد الظروف الجديدة الناجمة عن تغير أنظمة تونس وليبيا السياسية في منح القاعدة في المغرب العربي فرصة السيطرة على السلاح المنتشر بكثرة، والذي يمكن أن تساهم عملية

¹ أنظر على سبيل المثال الخبر الذي أورده صحيفة القدس العربي في عددها ليوم 19.03.2012 بعنوان "مجموعة ليبية استهدفت دورية للجيش التونسي بأربع قذائف هاون"

دفع الفدى من قبل الغرب لتحرير مواطنيهم الرهائن في توفير وسائل شرائها وتهديد الأنظمة في المنطقة عبرها وخاصة الجزائر.

إن الإدراك الجزائري لا يبدو عليه الاهتمام بالأطر والمبادرات التي أنشئت للتكفل بالأمن الإقليمي، سواء منها المغاربية والعربية (في إطار اتحاد المغرب العربي أو الجامعة العربية) أو تلك التي أنشئت بمبادرة أوروبية على غرار مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" أو منتدى 5+5 (التي تجمع دول شمال الضفة في المتوسط: أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال ومالطة، مع الدول المغاربية الخمسة).

بالنسبة للإطار الأول، وهو لإطار العربي الخالص، فهولا يمكنه احتواء التهديدات العاصفة بالأمن القومي لأي من بلدانه باعتبار الفشل الذي دخل فيه النظام الإقليمي العربي من ناحية، وللضعف الهيكلي لهذا النظام، من ناحية أخرى، والذي أدى به إلى الاعتماد كلية على القوى الخارجية في المحافظة على أمنه.

أما فيما يخص الاتحاد المغاربي، فإن هذا التجمع لم يتم تفعيله أبدا وذلك منذ إنشائه في العام 1989 في الجزائر. إن هذا التجمع فشل في أول اختبار واجهه غداة بداية أحداث العشرية السوداء في الجزائر وذلك على خلفية عدة تمكن أعضائه من توحيد الإدراك بشأن التهديدات الأمنية التي يمكن أن تواجه المغرب العربي والمتمثلة في الإرهاب والحركات الإسلامية المتشددة. تبعا لذلك، فإن هذا التجمع الذي ولد ضعيفا بفعل التنافس الجزائري المغربي وبفعل تأثير النزاع الصحراوي على الاتحاد وتفعيل مؤسساته، أصبح في حالة "موت سريري" بعد التجميد الذي أصاب مؤسساته وخاصة بعد عملية مراكش في 1994 والتي قررت المغرب على

إثرها فرض التأشيرة على الجزائريين والذي قابلته الجزائر بغلق حدودها مع المغرب.

أما مع جامعة الدول العربية، فإن فشل المنتظم العربي في إدارة الأزمات، قد تأكد مع مرور الوقت مما أدى إلى تطوير إدراك لدى كل أطراف النظام الإقليمي العربي بفشل هذا التجمع في تفعيل أي من الاتفاقات الدفاعية الجماعية بل ومنح الفرصة للقوى الدولية بالتدخل في الشؤون العربية، على غرار ما حدث في حروب الخليج الأولى والثانية وفي حرب غزو العراق عام 2003، ثم في ليبيا أخيرا.

ومما يؤكد فشل النظام الإقليمي العربي عبر منتظم "الجامعة العربي" في توفير شراكة أمنية عربية، تعدد أطر هندسة الأمن العربي عبر مبادرات إقليمية انضم إليها العرب فرادى أو عبر إقامة تجمعات إقليمية بخلفيات أمنية على غرار منتظم الخليج العربي أو المغاربي، ولكنها انتهت كلها إلى الانخراط في مبادرات أمنية مع قوى كبرى لضمان أمنها.

في مواجهة الربيع العربي والأخطار الأمنية الناجمة عنه، أكد المنتظمان "اتحاد المغرب العربي" من ناحية، و"جامعة الدول العربية"، من ناحية أخرى، عدم كفاءتهما في معالجة أزمات العالم العربي بفعل الانقسامات التي بدت على عمل مؤسساتهما مما يجعل منهما جهازين غير ذات قائدة في مواجهة الأخطار التي تحدق بالعالم العربي، لكن مع نتيجة حتمية وهي دفع البلدان العربية إلى التعلق بالمبادرات الأمنية التي تقترحها القوى الكبرى أو الإقليمية.

بالنسبة للأطر الأمنية الخارجية (الاتحاد من أجل المتوسط أو مبادرة 5+5) فإن الإدراك الجزائري فيما يخص العمل في إطارهما، يمكن النظر إليه عبر النقاط التالية:

(1)- الاتحاد المتوسطي الذي أريد له تعويض الفشل الذي أصاب عملية برشلونة للشراكة المتوسطية، كان فرنسيا خالصا جاء على خلفية الحملة الانتخابية لرئاسيات فرنسا لسنة 2007. وبعد إطلاقه في باريس صيف 2008، لم يصل هذا الاتحاد إلى فرض نفسه كإطار جديد للشراكة بفعل عدم الانسجام الذي طبع هندسته منذ البداية وبخاصة في أعقاب حرب غزة والانحياز الذي أبداه الرئيس الفرنسي لموقف العدو الإسرائيلي ل يبدو أن مبادرتي برشلونة والاتحاد المتوسطي كان الهدف منهما إيجاد طريقة للتطبيع مع إسرائيل عبر إدماج الكيان الصهيوني في مبادرات غير ذات فائدة للمنضمين إليها على خلفية الغطسة الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين ومواصلة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية،

(2)- أما مبادرة 5+5، فإنها مبادرة لم تحرك ساكنا لتتقترح طريقة للتعامل مع الربيع العربي أمينا بل إن بعض أطرافها انخرط في عمليات الناتو ضد نظام القذافي على غرار فرنسا، وهو ما كانت الجزائر ترفضه دوما أي التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة. أما طريقة عمل هذا المنتدى، فمنها منهجية كانت الجزائر ترى فيها استقطابا أوروبيا خالصا بحيث أن الطرف الأوروبي كان دوما المبادر بتحديد فترة الاجتماع وجدول أعماله بما يعني أن الإدراك الأوروبي للتهديدات كان غالبا على المنتدى، والمطلوب من الطرف الجنوبي - الدول المغاربية الخمسة المنخرطة في المبادرة- هو القبول بالتحديد الأوروبي لأطر "التعاون" ولمضمون

"الشراكة" بل ولأوليات أمن المنطقة (الإرهاب والهجرة غير الشرعية بالنسبة للطرف الأوروبي، بينما ترى الأطراف المغربية أن الأوليات أمنية واقتصادية وسياسية وتعالج بصفة شاملة وليس عبر النظرة التجزئية كما يريد الطرف الأوروبي).

(3)- المبادرتان أوروبيتان بصفة خالصة ولا يمكن البتة القبول بمضمونيهما لتكوين إدراك صحيح نسبيا للأخطار الناجمة عن الربيع العربي (انتشار الأسلحة والمناطق الرمادية بالإضافة إلى الإرهاب العابر للحدود). إن الشراكة الأمنية لا يمكن بناءها إلا بإدراك أطرافها أن توحيد الرؤى الأمنية يمثل الركيزة الأساس في منهجية عملها، وبما أن المبادرتين لم تنجحا في توحيد تلك الرؤى، فإن الفشل النسبي سيكون غالبا في تولي شؤون المنطقة الأمنية، أوفي الغالب ستكون الرؤية الأوروبية هي المرجعية في إدارة الأزمات وبالتالي في تحديد الأولويات الأمنية في المنطقة،

(4)- هذا التوحيد للرؤى يمكنه منح فرصة قياس حجم التهديد الأمني على طرفي المبادرات. لكن، ما يمكن أن يكون تهديدا إضافيا للأمن القومي الجزائري، هو غياب التنسيق مع الأطراف المنضوية تحت تلك المبادرات (الدول المغربية بالأساس). ففي حين تأتي الدول الأوروبية (في مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط أوفي منتدى 5+5) متحدة برواها الأمنية وأولوياتها الاستراتيجية، تأتي الأطراف

العربية والمغاربية كل برؤاه وبالتالي تتمكن الأطراف الأوروبية من فرض رؤاها ومنهجية عملها¹.

2- التعاون مع دول الجوار:

إن التعامل مع المشاكل الأمنية الناجمة عن الربيع العربي بفعل تأثيراتها الإقليمية، لم يتوقف عند حدود المعالجة ضمن مبادرات أمنية مع الطرف الأوروبي بل، وفق المنهجية الجزائرية، يتعدى ذلك إلى العمل مع الأطراف المعنية في المنطقة لمعالجة تلك الآثار أو تحجيمها على الأقل.

في هذا الإطار، وعملا بالسياسة الجزائرية الراضة للتدخل في شؤون المنطقة، سعت الجزائر إلى بناء استراتيجية تعاونية مع دول المنطقة بهدف تحقيق الأمن الإقليمي. وتعتمد تلك الاستراتيجية على المزج بين الأداة العسكرية (اجتماع قيادات أركان جيوش المنطقة) والأداة الاقتصادية (تفعيل لآليات تنمية لسد احتياجات سكان المناطق المعرضة للقلق).

أ- الأداة العسكرية في التعاون الجزائري مع دول الجوار

وصل الخطر الذي يتهدد الأمن القومي الجزائري إلى درجة مقلقة في السنوات الأخيرة بفعل تظافر عوامل عديدة على رأسها الإرهاب الذي اتخذ من الصحراء الكبرى الجزائرية وما جاورها في منطقة الساحل منطقة ملاذ، بالإضافة

¹ بحسب شومسكي فان دور دول العالم الثالث لا يتعدى "تلبية حاجات المجتمعات الصناعية... وحماية الموارد لصالح الغرب، وبما أن الخطر الذي يتهدد هذه الموارد هو خطر محلي (أي في الدول التابعة) فان الحل هو في القمع البوليسي من قبل الحكومات المحلية... ذلك أن هذه الإجراءات القمعية لا تسبب لدى الغرب أي قلق على مبادئ حقوق الإنسان طالما أن النتائج مرتبطة بصفة أساسية بخدمة أغراضهم"، نقلا عن ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، ط.02، بيروت، لبنان، 2004، ص.71

إلى التغيير في الأنظمة السياسية في المغرب العربي على خلفية الربيع العربي، وهو التغيير الذي، وإن كان ضد أنظمة تسلطية ثبت عدم نجاعتها سياسيا واقتصاديا، إلا أن الآثار الناجمة عن التغيير كانت في غير صالح الاستقرار الذي تنشده دول المنطقة.

إن الاستقرار المذكور، كان من الممكن أن يأتي مع التداول السلمي على الحكم وبطريقة توافقية، لكن أن يأتي فجأة في إطار حركة تغييرية واسعة في آن واحد، هذا ما انجر عنه فراغا في السلطة دون أن تصل الحركات التغييرية إلى تغيير الأنظمة بل ما أجرته مجرد تغيير داخل أنظمة الحكم مع بقاء النخب وبنيتها دون تغيير.

إذن ما هو الهدف من وراء هذا الربيع العربي إن لم يأتي بالتغيير المنشود، أي نخب جديدة وحكم راشد؟ الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى بحث في النتائج التي انجرت عن الربيع العربي، وقد يشكل المثال الليبي خير مثال عن هذه النتائج. في أجوبة على أسئلة خاصة بالآثار الجيوسياسية عن التغيير في ليبيا، قال الباحث الفرنسي "برنارد لوغان" بأن ما يحدث في مالي الآن (شهر مارس 2012) هو من نتائج ما حدث في ليبيا وقد لخص نقاط فكرته هذه في عناصر هي:

- الأزمة الحالية (في مالي) لها عدة أسباب. منها، وهو الأهم، أن الحدود في المنطقة الصحراوية-الساحلية مصطنعة، من صنع الاستعمار، الذي أقفل حدودا كانت مفتوحة منذ فجر التاريخ. لكن، ومنذ 10 سنوات، أصبحت المنطقة ملاذا للجماعات الإجرامية (التهريب)، حيث أن 15 بالمائة من الإنتاج العالمي للكوكايين تنقل عبر الصحراء.

بالموازاة مع ذلك، اتخذت الجماعات الإرهابية من المنطقة فضاء ملاذ مستفيدة من شساعة الحدود وطبيعتها الصحراوية. كما أن المنطقة أصبحت فضاء فارغا ينتظر من يحصل على موارده (اليورانيوم، النفط، الخ...)، مما يجبر فاعلين جدد إلى المنطقة للاستفادة من تلك الموارد على غرار الهند والصين.

- من المعروف أن المنطقة تعيش أيضا على وقع ثلاثة مواقع لأزمات حادة تتيح عدم الاستقرار وهي تلك الأزمات الواقعة في شمال نيجيريا (بوكو حرام)، في الصحراء – منطقة الشمال الغربي- مع تنظيم القاعدة وفي منطقة الصراعات الجزائرية-المغربية-الموريتانية
- مع البوليزاريو. في إطار هذه الأزمات، زوال نظام القذافي، جاء ليمنح لهذه الأزمات بعدا صراعيا شديدا حركية،
- الوضع الجيوسياسي الناجم عن زوال نظام القذافي، يمكنه شرح المشاكل الحالية (ما حدث في مالي من تمرد الطوارق والانقلاب العسكري بعد ذلك، في شهر مارس 2012). لقد استطاع القذافي، بالرغم من نظامه الديكتاتوري التسلطي، فرض استقرار داخلي في بلد يتسم تكوينه القبلي والعرقى بالتنوع الكبير والمعقد، والذي يعيش حاليا على وقع محاولات التقسيم بل والدعوة إلى إنشاء حكم فدرالي. ومع زوال النظام الليبي السابق، من المحتمل ظهور أزمات عرقية وفئوية (قبلية) على غرار ما حدث في الصومال مع كل ما ينجر عن ذلك من لآثار على المستوى الإقليمي (هذا الاحتمال أصبح الآن حقيقة مع

محاولات الانفصال في مناطق عدة من ليبيا، خاصة في الشرق وفي منطقة سبها، موطن قبيلة القذافي الأصلية)،

- وبما أن القذافي كان يسطر باستراتيجيته (إيجاد نوع من عدم الاستقرار لدعم بقاء نظامه) على ليبيا والمناطق التي تشكل تواسلا جيوسياسيا مع بلده، فإن زوال نظامه لا يمكن أن يمر دون أن يترك آثاره السلبية على المنطقة خاصة وأن تلك الآثار تأتي موازية للتغيير الذي حدث في المغرب العربي (في تونس، خاصة). بعبارة أدق هناك معطيات جيوسياسية جديدة مرافقة للتغيير الذي شهته ليبيا،
- هنا يأتي دور الأسلحة (صواريخ سام، الخ...) التي سرقت من مخازن الثكنات العسكرية في ليبيا والتي ما جاءت لتغذي الصراعات في المناطق (شمال التشاد، الطوارق، دارفور، الخ...)،
- من جهتها، سعت القاعدة إلى توسيع رقعة عملياتها في المنطقة الصحراوية-الساحلية، وخاصة في منطقة شمال مالي (موطن القلاقل التي أدت إلى الانقلاب العسكري في مالي). مع الإشارة إلى أن الآلاف من الكيلومترات من الحدود مع التشاد لم تعد تحت السيطرة، مع ما يحمله ذلك من تهديد لمنطقة الساحل وللجزائر على وجه الخصوص،
- قد يؤدي ظهور حركة التمرد للطوارق المنضوية تحت لواء "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، إلى تصاعد حدة التوتر في شمال مالي (وهو ما يحدث في نهاية شهر مارس وبداية افريل من سنة 2012، مع

استيلاء الطوارق على مدينتي كيدال وقاو، على خلفية الانقلاب العسكري في هذا البلد)،

● لا يجب التغاضي عن المعطى التاريخي في المنطقة، إذ أن الطوارق في بداية حركة استقلال دول المنطقة من الاستعمار الفرنسي، طالبوا بعدم دمجهم في إطار دول يقودها "زنوج" الجنوب، باعتبار العلاقة الصراعية بينهم وبين أولئك الزنوج في تاريخ المنطقة. يضاف إلى ذلك التجارب التاريخية لحركات التمرد على تلك الأنظمة، وبخاصة في مالي، والتي كانت تنتهي بالقضاء المبرم على تلك الحركات التمردية (حرب 1962-1963)، وهي الحرب التي جاء على إثرها أيضا التعامل غير الإنساني مع الطوارق في مخيمات في الجزائر وليبيا أثناء فترات القحط التي عرفتها منطقة شمال مالي في سبعينيات القرن الماضي،

● العامل التاريخي الآخر الذي لا يجب التغاضي عنه، هو مشروع القذافي (والذي ساعدته فرنسا على تحقيقه بالرغم من الخلافات بين الدوليتين) الهادف إلى إنشاء دولة للطوارق، وهو ما تطالب به حركة الأزواد من وراء تمرداتها الأخير مستفيدة من الأوضاع الجديدة في المنطقة (بعد سقوط القذافي، خاصة). وقد لوحظ أن التمرد الجديد يستخدم لغة "المطالبة بالاستقلال" عبر "حركة ثورية" هدفها "تحرير

شعب الأزواد من الاستعمار المالي"، وهي لغة لا تعني إلا الاستفادة من الوضع الجديد في المنطقة¹.

إذن، يبدو من النقاط السابقة أن الوضع الجديد في المنطقة ينبغي الانتباه إليه لخطر آثاره على الأمن القومي الجزائري. ولهذا، اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات للحؤول دون انسحاب تلك الآثار على الجزائر. ومن تلك الإجراءات الاتفاق مع دول المنطقة على العمل المشترك، خاصة في الجانب العسكري، لمنع تلك الآثار من التأثير على المنطقة.

وتتمثل الاستراتيجية التي عملت الجزائر على نشرها بين دول المنطقة في العمل ضمن هيئة أركان "دول المنطقة" بحيث تتمكن عبر الاجتماعات الدورية من الإطلاع على آخر التطورات وبالتالي الإطلاع على نوعية التهديدات وحجمها وما يمكن القيام به للقضاء على تلك التهديدات.

وقد تنوعت تلك الإجراءات لتشمل:

* تحديد ميزانية للحصول على المعلومات حول تحركات الإرهابيين في

المنطقة،

¹ "La nouvelle géopolitique post-Kadhafi explique les problèmes actuels" au Mali,

entretien avec Bernard LUGAN, réalisé par Yidir PLANTADE, Le

* تخصيص هذه الأموال للحصول على المعلومات ستمكن من منع تدخل قوى كبرى في شؤون المنطقة،

* تدخل القوى الكبرى، وفق تصريحات وزير جزائري (بن مساهل)، تأتي مكملة لجهود دول المنطقة،

* الدول المعنية بالإجراءات (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) ستعمل وفق برنامج عملياتي للحصول على المعلومات والتحرك لاحتواء التهديدات الإرهابية في المنطقة¹.

يستفاد من النقاط المذكورة أعلاه، أن الأداة العسكرية كانت حاضرة بالنظر إلى نوع التهديدات المحدقة بأمن المنطقة والتي تراها الجزائر من النوع الذي يجب أن يقابل بالأداة المناسبة ولكن في إطار تساهم فيه بمبادرة تقودها بدلا من التساهل في الأمر ومنح فرصة التدخل للقوى الكبرى (سواء للئاتوأذراعها في القارة، "أفريكوم" بقيادة أمريكية).

الأداة الاقتصادية في التعاون الجزائري مع دول الجوار

لم تقف الجزائر لاحتواء التهديدات الأمنية في المنطقة المتاخمة لحدودها الجنوبية عند الأداة العسكرية، بل عملت على ترجمة استراتيجيتها في التعامل الشامل عبر المبادرات الأمنية باقتراحها لمنهجية تنموية تشمل المنطقة برمتها. يجب التنويه هنا إلى أن الاستراتيجية الجزائرية منذ مبادرة برشلونة (ومبادرة

¹ M'hamed KHODJA, Manœuvres atlantistes au Sahel pour contrer l'Algérie, in le Jeune indépendant du 25.03.2012 et Nordine MZALA, Les pays du champ organisent et financent la lutte antiterroriste, in le Jeune indépendant.fr (consultation le 01.04.2012)

سياسة الجوار الأوروبية بعدها ثم الاتحاد من أجل المتوسط)، كانت تعتمد الرؤية الشاملة للأدوات بدلا من التركيز الأوروبي الذي كان يعتمد الاستقطاب الأمني لكافة المبادرات، وهو ما كانت الجزائر ترفضه وأدى بعد ذلك بالمبادرة إلى الفشل في تحقيق أهدافها التي كانت ترمي إليها من وراء إنشائها.

إتباعا، إذن لنفس الاستراتيجية، عملت الجزائر على إرفاق الأداة العسكرية بالأداة الاقتصادية، مما سيمنح المنطقة "مناعة" ضد العوامل المغذية للإرهاب. هذه الأداة، وإن كانت مكلفة للجزائر، إلا أنها ستأتي بنتائج على المدى القصير والمتوسط بالنظر إلى عمل الجماعات الإرهابية على منحى الفقر (البطالة، خاصة) لتغذية منهجيتها في زرع عدم الاستقرار.

تأجيل الديمقراطية: المخاطر الأمنية كعذر

لا يمكن أن نركز على الربيع العربي ومخاطره الأمنية على الأمن القومي الجزائري دون أن نعرج على مقوم هام في سياسات النظام السياسي الجزائري: الالتجاء دوما إلى عذر من الأعذار (أو افتعال الأعذار) لتأجيل السير نحو الديمقراطية، ولعله يكون قد وجد في المخاطر الأمنية التي أتينا على ذكرها عذرا إضافيا لتبرير تأجيل السير نحو الديمقراطية.

الأنظمة السياسية العربية تلتجئ إلى الأعذار من شتى الأنواع لتبرير تأجيل إحلال الديمقراطية والتداول على السلطة، فتارة وجدت ذلك في المعاذير الأكاديمية الغربية التي وضعت مانعين كبيرين يحولان دون مجيء الديمقراطية إلى أوطاننا وهما مانعا: الريع النفطي بالإضافة إلى المرجعية الفكرية العربية الإسلامية (الذي

ذكرنا جانبا من مرجعياته الأكاديمية في بداية البحث)، وتارة أخرى تلتجئ إلى المخاطر الأمنية (سواء تعلق الأمر بالإرهاب أو بالتغيير غير المتحكم فيه على غرار الربيع العربي)، التي تضخم من حجمها تحقيقا لهدفين أساسيين:

الأول: مقايضة الاستقرار والأمن مقابل قبول الغرب بتجاوزات في ملفات

الحكم وحقوق الإنسان،

الثاني: تأجيل السير نحو الديمقراطية بعذر المخاطر الخارجية على الوحدة

الوطنية (مسائل الحدود ومخاطر عابرة الحدود على غرار ما يحدث منذ فترة في الساحل الإفريقي).

إن الجزائر وجدت في المخاطر الأمنية في المنطقة المغاربية وفي الساحل

الإفريقي ما تبرر به مجددا الانفتاح التدريجي البطيء على الديمقراطية، ولعل

الإصلاحات السياسية التي جاءت في خطاب الرئيس "بوتفليقة" في أفريل 2011،

وهي إصلاحات وصفها السياسيون في الجزائر وفي الخارج بأنها غير ذات فائدة

للجزائر باعتبار أنها تكرر بقاء السلطة الحاكمة ودليل ذلك جاء في الإجراءات

التي قننت للإصلاحات والتي لم تتعدى توزيع من نوع جديد للريع وذلك بالسماح

لسياسيين خارجين من رحم السلطة بتكوين أحزاب جديدة ومنح هؤلاء فرصة كسب

"الحصانة" البرلمانية بإضافة حوالي 80 مقعدا برلمانيا إلى جهاز تشريعي أجمع

كل الجزائريين على أنه "غرفة تسجيل" لمشاريع القوانين بعد التجاء الرئيس إلى

التشريع عبر المراسيم الرئاسية وذلك منذ سنوات.

خاتمة

جاء الربيع العربي بالتغيير الذي كانت المنطقة تتمناه، ولكن التغيير لم يكن كاملاً. إن التغيير الذي حدث جاء بنخب أخرى ولكن بنى النظم السياسية القديمة لم تتغير، وقد رافق التغيير مجيء فترة عدم استقرار على خلفية وصول الإسلاميين للحكم في الدول التي طالها الربيع العربي بالإضافة إلى توسع رقعة المناطق الرمادية التي تغيب فيها سلطة الدولة، وهي عوامل كلها تشكل مجتمعة تهديدات حقيقية على الأمن القومي الجزائري.

إن الذاكرة الجماعية الجزائرية تعاملت بشكل حذر مع التجارب الديمقراطية في المغرب العربي على خلفية التجربة الديمقراطية الفاشلة التي عرفتها البلاد والتي انتهت بعشرية سوداء، ولا تريد الجزائر أن تتجدد عبر التغيير غير المكتمل الذي شهدته دول جارة، تونس وليبيا. إن التغيير الذي عرفه البلدان جاء بآثار سلبية، إذ أن نهاية النظم التسلطية أعقبته بداية حقبة جديدة من ضعف السلطة المركزية قد تتيح الفرصة للمحاولات الانفصالية (على غرار ما يحدث في ليبيا) أو لتصاعد التمرد وأعمال الشغب بوتيرة تسرع من فشل النظام السياسي في أداء وظائفه بكفاءة (على غرار ما يحدث في تونس والذي أُنذر بسببه الوزير الأول البلاد من الوقوع في حالة تمرد دائمة قد تؤدي إلى حرب أهلية).

إن الأمن القومي الجزائري مدرك لتلك الأخطار وحاول، استجابة لتلك التحديات الأمنية، العمل على احتوائها عبر أدوات عسكرية وأخرى اقتصادية في إطار من الشراكة الإقليمية أو عبر التعامل مع الدول الواقعة في الجوار الإقليمي وهي المنهجية التي تهدف إلى منع القوى الكبرى من الانفراد بإدارة أمن المنطقة.

وقد تساهم العوامل الأمنية تلك، الناجمة عن الربيع العربي، في تأجيل الانتقال إلى الديمقراطية إلى إشعار غير مسمى ، وهو هدف أسمى للنظام السياسي في الجزائر تعمل على تكريسه بشتى الوسائل، ولعلها وجدت في الربيع العربي، بعد عشرية الإرهاب السوداء، ذريعة تدعوها إلى تبرير الانفتاح "الفوقي" التدرجي"، لكنه البطيء، جدا، جدا...